

Distr.: General
5 September 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

البند 71 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: التنفيذ الشامل
لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

دعوة عالمية من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز
العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان
وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

تقرير الأمين العام **

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 205/77. وفي هذا التقرير يقدم الأمين العام معلومات
عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، والأنشطة التي اضطلعت بها
كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والآليات المنشأة لمتابعة تنفيذ إعلان
وبرنامج عمل ديربان، والآليات الأخرى المذكورة في القرار. ويقدم الأمين العام استنتاجات وتوصيات بشأن
بذل مزيد من الجهود للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من
تعصب، والتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

* A/78/150.

** قُدِّم هذا التقرير لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدم للتقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

051023 220923 23-17117 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة 47 من قرار الجمعية العامة 205/77. وأكدت الجمعية في القرار أن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وجميع أشكال هذه الممارسات ومظاهرها البغيضة والمعاصرة على الصعيد العالمي هي مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وشددت الجمعية أيضا على أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يظلان أساساً صلباً، والنتيجة الهادية الوحيدة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي تنص على تدابير شاملة لمكافحة آفات العنصرية كافة، وعلى سبل انتصاف ملائمة للضحايا، وتلاحظ مع القلق عدم تنفيذها بشكل فعال.
- 2 - وإذ لاحظت الجمعية العامة أنه سيجري الاحتفال في عام 2023 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، فإنها أكدت أهمية إدماج مسألة مكافحة العنصرية إدماجاً كاملاً في هذه الاحتفالات.
- 3 - ويستند التقرير الحالي إلى تقارير وردت من دول أعضاء⁽¹⁾ ومنظمات إقليمية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة⁽²⁾، ويتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والآليات المنشأة لمتابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وآليات حقوق الإنسان المذكورة في القرار 205/77.

ثانياً - الإجراءات والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة 205/77

ألف - الأطر القانونية والمؤسسية

1 - التقارير المقدمة من الدول

- 4 - أدرجت بعض الدول في تقاريرها أحكام دساتيرها التي تحظر التمييز العنصري أو التمييز على أسس أخرى والتي تضمن المساواة أمام القانون. وعرضت دول عديدة أمثلة على التشريعات والأطر المؤسسية ذات الصلة القائمة لمنع ومكافحة التمييز والعنصرية والتمييز العنصري. وأفادت عدة دول أيضاً بأنها جرمت الأفعال المتعلقة بالتعصب والتمييز والعنصرية.
- 5 - وذكرت أرمينيا أن ثمة قانوناً جنائياً جديداً دخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2022 يجرم التمييز باعتباره جريمة قائمة بذاتها، ويقدم تعريفاً مفصلاً ومستفيضاً لهذه الجريمة، بما في ذلك الأسباب المشددة.

(1) في أعقاب النداء الذي وجهته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الدول الأعضاء لتقديم معلومات عن القوانين واللوائح والسياسات والممارسات المعتمدة في عامي 2022 و 2023 للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وردت تقارير من الدول التالية: أندريجان والأردن وأرمينيا وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبنما وتركيا وتشيكيا والدانمرك وشيلي وغواتيمالا وفرنسا وقطر وكولومبيا والكويت وكينيا ولكسمبرغ ومقدونيا الشمالية والمكسيك وهندوراس. وتضمنت تقارير الدول أيضاً معلومات عن التدابير المتخذة قبل عام 2022، وهو ما يرد في هذا التقرير.

(2) وورد ما مجموعه 44 مساهمة، بما في ذلك مساهمات من منظمات إقليمية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات منظومة الأمم المتحدة. متاحة في: www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-inputs-preparation-report-un-secretary-general-pursuant-un-general

- 6 - وأشارت البرازيل إلى أنه في 1 كانون الثاني/يناير 2023، أنشئت وزارة المساواة العرقية بموجب المرسوم رقم 11-346. وفي 11 كانون الثاني/يناير 2023، نُشر القانون رقم 14-532، الذي صنف جريمة استخدام الإهانات العنصرية على أنها جريمة تتم عن عنصرية. وذكرت البرازيل أيضا أن مؤسسة بالمريس الثقافية قد أنشئت للحفاظ على تاريخ السكان السود في البلد وذاكرتهم ومظاهرهم الثقافية.
- 7 - وسلطت شيلي الضوء على القانون رقم 21-151 لعام 2019 الذي منح اعترافا قانونيا بالقبائل الشيلية المنحدرة من أصل أفريقي.
- 8 - وأفادت كولومبيا بأن مرصد "كولومبيا بلد للجميع" يرصد الأفعال والممارسات التمييزية ويدعم وينفذ استراتيجيات تسهم في القضاء على التمييز.
- 9 - وأفادت الجمهورية التشيكية بأن قانون مكافحة التمييز يحظر التمييز ويوفر الحماية من التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني. وصار القانون الجنائي يحظر جريمة جنائية جديدة تتعلق بالعنصرية وكرهية الأجانب اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022.
- 10 - وأفادت إكوادور بأن المرسوم التنفيذي رقم 186 المؤرخ 7 أيلول/سبتمبر 2021 أمر الإدارة المعنية بإدارة وتنمية الشعوب والقوميات القيام بجملة أمور منها اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج لتعزيز تعدد القوميات والثقافات في البلد.
- 11 - ولاحظت غواتيمالا أن اللجنة الرئاسية لمكافحة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية، تدعم بحكم دورها الاستشاري مختلف المؤسسات والمسؤولين الحكوميين في وضع آليات فعالة لمكافحة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية.
- 12 - وأشارت الكويت إلى أن المرسوم بالقانون رقم 19 لسنة 2012 بشأن حماية الوحدة الوطنية يحظر استخدام أي من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة 29 من القانون رقم 31 لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون العقوبات أو التبشير بها أو التحريض عليها.
- 13 - وأشارت لكسمبرغ إلى أن قانونها الجنائي قد عدل في آذار/مارس 2023 ليشمل ظرفا مشددا عاما يشدد العقوبات على الجرائم المرتكبة على أساس لون البشرة أو الأصل أو الانتماء أو عدم الانتماء، سواء كان فعليا أو مفترضا، إلى مجموعة إثنية أو أمة أو عرق أو دين معين.
- 14 - وذكرت المكسيك أن قانونها الاتحادي المتعلق بمنع التمييز والقضاء عليه يضع معايير تتعلق بتعزيز واحترام الحق في المساواة وعدم التمييز، ويعرف التمييز بأنه أي تفرقة أو استبعاد مدفوع بواحد أو أكثر من الأسباب التالية: الأصل الإثني أو القومي، ولون البشرة، والثقافة، والوضع من حيث الهجرة، واللغة، وأي مظهر من مظاهر كره الأجانب، والفصل العنصري ومعاداة السامية، فضلا عن التمييز العنصري أو غيره من أشكال التعصب ذات الصلة. وبموجب المادة 43 من هذا القانون، يختص المجلس الوطني المعني بمنع التمييز بالنظر في الشكاوى المتعلقة بتمييز مزعوم في الأفعال أو الامتناع عن أفعال أو في الممارسات الاجتماعية.
- 15 - وأفادت بنما بأن الأمانة الوطنية للسياسة والتنمية المتعلقة بالبنميين المنحدرين من أصل أفريقي قد أنشئت لضمان ممارسة البنميين المنحدرين من أصل أفريقي لجميع حقوق الإنسان، وأن الأمانة مسؤولة عن الإشراف على سياسة الإدماج الاجتماعي للبنميين المنحدرين من أصل أفريقي وتنفيذها.

16 - وأفادت باراغواي عن صدور القانون رقم 6940 في تموز/يوليه 2022 الذي أنشئت بموجبه آليات وإجراءات لمنع أعمال العنصرية والتمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي ومعاينة مرتكبيها.

17 - وأشارت تركيا إلى أن القانون المنشئ لمؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا يحظر التمييز ضد الأشخاص، بما في ذلك التمييز على أساس العرق واللون والأصل الإثني. ويحظر قانون العقوبات التمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين أو الطائفة أو الجنسية أو اللون أو نوع الجنس أو الأفكار السياسية والفكر السياسي أو غير ذلك من الأفكار والمعتقدات الفلسفية أو الخلفية الإثنية والاجتماعية أو المولد أو الأوضاع الاقتصادية وغيرها من الأوضاع الاجتماعية.

2 - التقارير المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة من قبل اللجنة الفرعية المعنية باعتماد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الوطنية

18 - أفاد مكتب أمين المظالم في الأرجنتين بأن القانون رقم 23-592 يجرم أفعال التعصب. وقدم المكتب أيضا معلومات عن المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية والمعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية، الذي أنشئ كهيئة لا مركزية مسؤولة عن تنفيذ السياسات الاجتماعية التي تستهدف الشعوب الأصلية. علاوة على ذلك، أنشأ القرار رقم 2020/230 لجنة الاعتراف التاريخي بالجالية الأفريقية - الأرجنتينية.

19 - وأفاد مكتب مفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) في أذربيجان بأنه تم اقتراح مشروع تعديل للقانون الدستوري المتعلق بمفوض حقوق الإنسان، ومن شأن الاقتراح أن يمكن المفوضية من العمل كآلية رصد مستقلة لضمان الحق في المساواة وتعزيز عدم التمييز.

20 - وأفاد مكتب المحامي العام (أمين المظالم) في جورجيا بأنه يعمل كآلية وطنية لمكافحة التمييز.

21 - وأفاد "المعهد الهولندي لحقوق الإنسان" بأن مجلس الشيوخ قد شرع في إجراء تحقيق في فعالية التشريع المناهض للتمييز في البلاد. وأفاد أيضا باستحداث منصب المنسق الوطني لمكافحة التمييز والعنصرية.

22 - وأفادت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين بأن قانون حقوق الشعوب الأصلية لعام 1997 هو القانون الرئيسي الذي يوفر الحماية لحقوق الشعوب الأصلية. وأشارت إلى أن مشروع القانون الشامل لمكافحة التمييز لا يزال معروضا على لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب.

23 - وأفادت مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا بأن ولايتها تشمل اتخاذ قرارات بشأن انتهاكات مبدأ عدم التمييز وأنها تضطلع بأنشطة توعية.

باء - خطط العمل والاستراتيجيات والسياسات وجمع البيانات

24 - ويبحث برنامج عمل ديربان في الفقرة 66 الدول على أن تضع وتنفذ، دون تأخير، سياسات وخطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك مظاهرها القائمة على أساس نوع الجنس.

1 - التقارير المقدمة من الدول

- 25 - أفادت البرازيل بإنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات في 21 آذار/مارس 2023 لوضع برنامج وطني للعمل الإيجابي يهدف إلى تعزيز تكافؤ الفرص، بما في ذلك للسكان السود والسكان الأصليين. فالمرسوم رقم 11.443/2023، الصادر في 21 آذار/مارس 2023، ينص على أن 30 في المائة على الأقل من الوظائف المنشأة في الإدارة العامة الفيدرالية ينبغي أن يشغلها السود.
- 26 - وأبلغت شيلي عن خطة العيش الكريم التي تهدف إلى النهوض بجدول أعمال يعترف بالشعوب الأصلية ويقيم حواراً معها، ولا سيما شعب المابوتشي.
- 27 - وأفادت كولومبيا بأن الدولة مكلفة، بموجب القانون رقم 70 لعام 1993، باعتماد وتنفيذ سياسة عامة تهدف إلى منع جميع أشكال التمييز والعنصرية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي والقضاء عليها. وتبذل الحكومة الحالية جهوداً لتنفيذ هذه الولاية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك عن طريق استكمال البيانات المتعلقة بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي من خلال الإدارة المعنية بالإدارة الوطنية للإحصاءات. ونفذت الحكومة أيضاً خطة تدريب وطنية بشأن حقوق وواجبات المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي، وفقاً للقانون رقم 70.
- 28 - وقدمت الجمهورية التشيكية تقريراً عن استراتيجيتها لإدماج الروما 2021-2030 وإنشاء منصب مفوضة الحكومة لشؤون أقليات الروما في عام 2022.
- 29 - وأشارت الدانمرك إلى أنه يجري وضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية ومن المتوقع استكمالها في عام 2023. وفي كانون الثاني/يناير 2022، نشرت الحكومة خطة عمل ضد معاداة السامية.
- 30 - وأكدت إكوادور أن الإدارة المعنية بإدارة وتنمية الشعوب والقوميات تقوم في الفترة من 2022 إلى 2025 بتنفيذ مشروع التنمية الشاملة للشعوب والقوميات والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وشعب مونتبويو.
- 31 - وذكرت فرنسا أن رئيسة الوزراء قدمت في 30 كانون الثاني/يناير 2023 خطة وطنية لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية والتمييز على أساس المنشأ للفترة من 2023 إلى 2026.
- 32 - وأفادت غواتيمالا بأن سلطات الشعوب الأصلية من مختلف المناطق شاركت في وضع سياسة السلطة القضائية بشأن احتكام الشعوب الأصلية إلى القضاء.
- 33 - وأفادت هندوراس بأن وزارة التنمية الاجتماعية تنفذ برنامج "جذورنا". والهدف من البرنامج هو إشراك الشعوب الأصلية والهندوراسية المنحدرة من أصل أفريقي في الخدمات والمشاريع التي تضمن تنميتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية واحترام حقوقها الإقليمية والمتوارثة.
- 34 - وأبلغت لكسمبرغ عن التطوير الجاري لخطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، سيتم الانتهاء منها بحلول نهاية عام 2023.
- 35 - وذكرت المكسيك أن المجلس الوطني المعني بمنع التمييز يشرف على تنفيذ البرنامج الوطني للمساواة وعدم التمييز للفترة 2021-2024.

2 - التقارير المقدمة من المنظمات الإقليمية

36 - لاحظ الاتحاد الأوروبي أن المفوضية الأوروبية اعتمدت خطة عملها الأولى لمكافحة العنصرية، التي تغطي الفترة 2020-2025، وعين أول منسق لمكافحة العنصرية. وقد أنشئ المنتدى الدائم للمجتمع المدني المناهض للعنصرية لدعم تنفيذ خطة العمل. وأعد الفريق الفرعي المعني ببيانات المساواة، الذي أنشأه فريق الاتحاد الأوروبي الرفيع المستوى المعني بعدم التمييز والمساواة والتنوع، مذكرة توجيهية بشأن جمع واستخدام بيانات المساواة على أساس الأصل العرقي أو الإثني.

3 - التقارير المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة من قبل اللجنة الفرعية المعنية

باعتقاد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الوطنية

37 - سلّطت مؤسسة محامي الشعب (أمين المظالم) في ألبانيا الضوء على اعتماد خطة العمل الوطنية للمساواة والإدماج والمشاركة للروما والمصريين للفترة 2021-2025، التي وضعتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بالتنسيق والتشاور مع جهات من بينها الوزارات المعنية بالأمر، والحكومات المحلية، والمؤسسات المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن المنظمات الدولية العاملة من أجل الإدماج الاجتماعي للروما والمصريين.

38 - وأفاد مكتب أمين المظالم في الأرجنتين أن اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة التمييز 2022-2024 هو رهن الموافقة.

39 - وأشارت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان إلى أنها تنفذ مسارين رئيسيين للعمل في إطار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنصرية، وهما مبادرة وطنية لتوعية عموم الناس وتنقيفهم، وبرنامج عمل للنهوض بإطار وطني لمناهضة العنصرية.

40 - وسلطت مؤسسة أمين مظالم حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك الضوء على اعتماد خطة العمل للفترة 2021-2025 للإدماج الاجتماعي لرجال ونساء الروما، والتي أنشأت إطار عمل لجميع الأفراد والمؤسسات المشاركين مباشرة في تنفيذها، وفقا لاختصاصات كل منهم.

41 - وأشارت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك إلى أنها تواصل تنظيم حلقات عمل حول حماية حقوق الشعوب والمجتمعات المحلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والدفاع عن تلك الحقوق.

جيم - خطاب الكراهية والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية

42 - أعربت الجمعية العامة، في قرارها 205/77، عن ارتياحها من الارتفاع العالمي في خطاب الكراهية، الذي يشكل تحريضا على التمييز العنصري والعداء والعنف، وشددت على أهمية التصدي لخطاب الكراهية وفقا للقانون الدولي. التقارير التي قدمت معلومات عن هذا الموضوع.

1 - التقارير المقدمة من الدول

43 - سلطت أرمينيا الضوء على أن اللوائح المتعلقة بخطاب الكراهية والدعوات العامة للعنف، بما في ذلك الجزء 1 من المادة 329 من القانون الجنائي، قد تغيرت، وأنه في عامي 2022 و 2023، تضمنت الأنشطة الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية التي نفذها المدافع عن حقوق الإنسان حملات توعية بصورة رئيسية.

- 44 - وأفادت أذربيجان بأن القانون الجنائي يحظر الأعمال الرامية إلى التحريض على الكراهية والأذى قوميا أو اجتماعيا أو دينيا، أو إهانة الكرامة الوطنية، أو تقييد حقوق المواطنين أو تعزيز امتيازاتهم على أساس انتمائهم القومي أو العرقي أو الاجتماعي أو الديني، بما في ذلك من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
- 45 - وأشارت البرازيل إلى إنشاء فريق عامل داخل وزارة حقوق الإنسان والمواطنة لمناقشة استراتيجيات مكافحة خطاب الكراهية واقتراح سياسات عامة في هذا الشأن.
- 46 - وأفادت الجمهورية التشيكية أنه في عام 2022 أقيمت ثلاث دورات تدريبية للمدعين العامين على مستوى المقاطعات والمناطق بشأن الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، وأن مكتب المدعي العام واصل تنفيذ البرنامج التدريبي بشأن الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية للمدعين العامين.
- 47 - وأفادت الدانمرك بأن جميع مجندي الشرطة تلقوا تدريباً على الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية كجزء من تدريبهم الشرطي الإلزامي. وفي عام 2022، شكلت الشرطة الوطنية الدانمركية دورية شرطة على الإنترنت لمكافحة مختلف أشكال الجرائم المتعلقة بالإنترنت، بما في ذلك الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية بدافع العنصرية وخطاب الكراهية.
- 48 - وأبلغت فرنسا عن إنشاء مرصد في حزيران/يونيه 2020 يهدف إلى مكافحة المحتوى الذي يحض على الكراهية على الإنترنت. وفي آب/أغسطس 2020، أنشئ قسم مختص بالجرائم المرتكبة بدافع الكراهية داخل المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية.
- 49 - وأبلغ الأردن بأنه بموجب المادة 150 من قانون العقوبات، يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن 500 دينار، صاحب أي نص أو خطاب يهدف إلى إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية أو يؤدي إلى التحريض على التعصب بين مختلف الطوائف أو القطاعات في البلد.
- 50 - وأفادت كينيا بأن اللجنة الوطنية للتلاحم والتكامل وضعت خطة عمل وطنية لمكافحة خطاب الكراهية وأطلقتها في حزيران/يونيه 2022.
- 51 - وأشارت لكسمبرغ إلى أن وزارة شؤون الأسرة والإدماج وشؤون المنطقة الكبرى نفذت مشاريع مختلفة للتوعية والتدريب والإعلام لمنع خطاب الكراهية على الإنترنت، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.
- 52 - وأفادت المكسيك بأن المجلس الوطني لمنع التمييز مخول بمكافحة خطاب الكراهية بموجب القانون الاتحادي.
- 53 - وسلطت مقدونيا الشمالية الضوء على أن العنصرية والتمييز العنصري وخطاب الكراهية آخذة في الازدياد وأن معاداة السامية قد عادت إلى الظهور، وشددت على الحاجة إلى بناء القدرات والتدريب وتدابير الإنذار المبكر والوساطة للتصدي للعنصرية.
- 54 - وأفادت تركيا بأن خطة عملها الوطنية بشأن حقوق الإنسان تتوخى معياراً خاصاً لتحسين فعالية مكافحة خطاب الكراهية والتمييز.

2 - التقارير المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة من قبل اللجنة الفرعية المعنية باعتماد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الوطنية

55 - أكد مكتب المحامي العام لجورجيا أنه يعالج حالات خطاب الكراهية التي تشكل تحريضا على التمييز العنصري.

56 - وأشار المعهد الهولندي لحقوق الإنسان إلى أن خطاب الكراهية وغيره من أشكال التمييز لدوافع إثنية أو دينية تحدث على الإنترنت وخارجه وأنها منتشرة على نطاق واسع. كما لاحظ أن حالات خطاب الكراهية قد زادت منذ صعود الأحزاب الشعبوية في مملكة هولندا. ونتيجة لذلك، ظهر اتجاه نحو تطبيع الخطاب العنصري في المجال العام.

57 - وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا أن المبادئ التوجيهية لانتخابات 2023 للتجمعات السياسية الصادرة عن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تحظر استخدام خطاب الكراهية والخطاب التمييزي خلال الحملات الانتخابية.

58 - وأفادت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين أن مشروع قانون مجلس النواب رقم 9177 لشهر نيسان/أبريل 2021، المعنون "قانون تعريف خطاب الكراهية والنص على عقوبات عليه"، لا يزال قيد المناقشة.

دال - العنصرية النظامية ومبادرات العدالة التعويضية وعمليات التنفيذ التشاركية والشاملة

59 - شجعت الجمعية العامة، في قرارها 205/77، الدول على دراسة مدى انتشار العنصرية النظامية وتأثيرها، واعتماد تدابير قانونية وسياساتية ومؤسسية فعالة تنص على للعنصرية بما يتجاوز مجرد تلخيص أفعال فردية. وأقرت أيضا بالمعاناة الجمة والشروع التي قاساها الملايين من الرجال والنساء والأطفال نتيجة لممارسات الرق، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار، والفصل العنصري، والإبادة الجماعية، والمآسي التي حدثت في الماضي، ولاحظت أن بعض الدول بادرت إلى الاعتذار ودفعت تعويضات، حيثما كان ذلك مناسبا، لما ارتكب من انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق. وأهابت الجمعية كذلك بالدول التي لم تعرب بعد عن ندمها أو لم تقدم اعتذارات أن تجد سبيلا ما للمساهمة في استعادة كرامة الضحايا، وأهابت بجميع الدول المعنية التي لم تفعل ذلك بعد أن تطبق العدالة التعويضية، وأن تسهم في تنمية كرامة الدول المتضررة وشعوبها والاعتراف بها. وشددت الجمعية أيضاً على ضرورة تمكين كل شخص، بما في ذلك الأشخاص والمجموعات المنحدرون من أصل أفريقي من المشاركة على نحو جامع، ومن توجيه تصميم وتنفيذ العمليات التي تسهم في وقف وعكس وإصلاح الآثار المستديمة والمظاهر المستمرة للعنصرية النظامية. والعدالة التعويضية لها أهمية بالغة في تحقيق المساواة العرقية والتكفير عما تبقى من مخلفات قرون من الاستعباد والاستعمار⁽³⁾.

1 - التقارير المقدمة من الدول

60 - أفادت البرازيل بأن العنصرية ذات طابع هيكلية وأن التفاوتات العرقية تؤكدتها المؤشرات الاجتماعية. وشددت على أن التغلب على العنصرية في البرازيل ينطوي على تنفيذ إجراءات تصالحية

(3) الأمم المتحدة، "اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري" دعوة عاجلة للعمل، نحو عالم متحد خال من الكراهية، الأمين العام يقول للجمعية العامة، SG/SM/21189، 18 آذار/مارس 2022.

فيما يتعلق بالرق والاتجار بالمستعبدين والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية ومآسي الماضي. وأشارت البرازيل كذلك إلى أنه وفقا للرأي القانوني الذي طلبته لجنة المساواة العرقية التابعة لمعهد المحامين البرازيلي بشأن الجوانب القانونية للتعويضات عن الرق، فإن سياسات العمل الإيجابي ليست سوى وسيلة واحدة من الوسائل التي يمكن بها تحقيق الكرامة والمساواة.

61 - وذكرت كولومبيا أنها أنشأت لجنة وطنية مشتركة بين القطاعات معنية بالتعويضات التاريخية للتغلب على آثار العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار على الشعوب الإثنية في البلد.

62 - وأشارت فرنسا إلى أنها أقامت في 10 أيار/مايو ذكرى اليوم الوطني لإحياء ذكرى تجارة الرقيق والرق وإلغائه وشهر إحياء ذكرى الرق والكفاح من أجل المساواة. وفي عام 2019، تم الاعتراف بمؤسسة إحياء ذكرى الرق كمؤسسة تخدم الصالح العام.

2 - التقارير المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة من قبل اللجنة الفرعية المعنية باعتماد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الوطنية

63 - سلط مكتب أمين المظالم في الأرجنتين الضوء على أن الناس كانوا يعانون من شكل من أشكال العنصرية الهيكلية القائمة على الأصل ولون البشرة والجنسية والوضع الاجتماعي والاقتصادي والإعاقة والهوية الإثنية والثقافية، من بين أمور أخرى.

64 - ووفقا لمكتب المدافع عن حقوق الإنسان في أرمينيا، فإن العنصرية النظامية التي تستهدف مجموعة إثنية معينة لها أثر ضار على حماية وضمّان حقوق الإنسان للأفراد المنتمين إلى تلك المجموعة وقد تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

65 - ووفقا للمعهد الهولندي لحقوق الإنسان، فإن التمييز العنصري مشكلة خطيرة ومستمرة في جميع مجالات المجتمع وهو ذو طابع هيكلي ونظمي. وشدد على أن الحكومة اعترفت بوجود عنصرية مؤسسية في مملكة هولندا واتخذت بعد ذلك عددا من التدابير للتصدي لها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتذر رئيس الوزراء عن دور البلاد في العبودية الاستعمارية في الماضي. وقدمت الحكومة التمويل لمتحف الرق الذي من المتوقع افتتاحه في عام 2025. كما اعتذرت بلديات روتردام وأمستردام ولاهاي وأوترخت رسميا، وكذلك مقاطعة شمال هولندا. وكُرس عام 2023 لإحياء ذكرى العبودية في الماضي.

هاء - الاستخدام المفرط للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

66 - أعربت الجمعية العامة في قرارها 205/77 عن الأسف للحوادث الأخيرة التي استخدمت خلالها القوة استخداما مفرطا وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب موظفين مسؤولين عن إنفاذ القانون ضد متظاهرين سلميين يدافعون عن حقوق الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي للدول أن تقوم بإصلاحات لضمان توافق استخدام القوة دائما مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقديم الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون إلى العدالة عن الانتهاكات المرتكبة، بما في ذلك ضد المنحدرين من أصل أفريقي، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا.

1 - التقارير المقدمة من الدول

- 67 - أفادت البرازيل بأن الاستخدام المفرط للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين يؤثر بوجه خاص على السكان السود؛ وفي عام 2021، كان السود يشكلون نسبة 84,1 في المائة من الذين قتلوا على أيدي الشرطة في البلد. وفي عام 2023، تم إنشاء مكتب التنسيق العام للأمن العام وحقوق الإنسان في وزارة حقوق الإنسان والمواطنة لدمج حقوق الإنسان في مجال الأمن العام مع التركيز على قوات الشرطة.
- 68 - وأكدت غواتيمالا أن اللجنة الرئاسية لمكافحة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية دربت الطلاب في الأكاديمية الوطنية للشرطة المدنية على التمييز والعنصرية وحقوق الشعوب الأصلية والحق في تحديد الهوية الذاتية.
- 69 - وأفادت هندوراس بأن وزارة حقوق الإنسان، من خلال مديريةية التعليم وثقافة السلام، وفرت دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان للموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والهندوراسية المنحدرة من أصل أفريقي.

2 - التقارير المقدمة من المنظمات الإقليمية

- 70 - أفاد الاتحاد الأوروبي أن المفوضية الأوروبية نشرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 نتائج تقييم شامل للإطار القانوني الحالي الذي كان جزءا من دراسة أظهرت أن أنشطة التوقيف والتفتيش واستخدام القوة من قبل الشرطة هي مجالات يشيع عنها تصور بأن التمييز يقع فيها. وجاء في الدراسة أيضا أن هذه المسائل تندرج ضمن الاختصاص الوطني وتضمنت توصيات تدعو إلى زيادة جمع الأدلة وتعزيز الممارسات الجيدة في هذا الميدان. وستنشر وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية في عام 2023 الممارسات الجيدة بشأن الأعمال الشرطية العادلة.

3 - التقارير المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة من قبل اللجنة الفرعية المعنية باعتماد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الوطنية

- 71 - أشار المعهد الهولندي لحقوق الإنسان إلى أن الشرطة الوطنية نفذت عدة إصلاحات لمنع التصنيف العرقي من جانب ضباط الشرطة، شملت إدخال مدونة مهنية ونموذج تدريبي لضباط الشرطة وصياغة عدة وثائق سياساتية على المستوى الإقليمي لتشجيع تسجيل حوادث التمييز على نحو أفضل وتحسين التعاون.
- 72 - وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا أنها نظمت دورات تدريبية لوكالات الأمن بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في إنفاذ القانون.

واو - النساء والأطفال والشباب

- 73 - مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تظهر على نحو مختلف تجاه النساء والفتيات، ويمكن أن تكون من بين العوامل التي تقضي إلى تدهور ظروفهن المعيشية والفقر والعنف وشتى أشكال التمييز والحد من حقوق الإنسان أو الحرمان منها بالنسبة لهن.

74 - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمظاهر الجديدة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب التي قد يتعرض لها الشباب⁽⁴⁾. وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة في قرارها 205/77 الدول إلى الاعتراف بأثر التمييز العنصري وعدم المساواة اللذين يعاني منهما الأطفال والشباب المنحدرون من أصل أفريقي في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك إقامة العدل، وإنفاذ القانون، والتعليم، والصحة، والحياة الأسرية، والتنمية، ومعالجة هذا الأثر.

1 - التقارير المقدمة من الدول

75 - أبلغت البرازيل عن إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات في آذار/مارس 2023 مكلف بوضع اقتراح لخطة الشباب السود الأحياء، بهدف الحد من جرائم القتل ونقاط الضعف الاجتماعي للشباب السود وخلق فرص لهم.

76 - وأكدت غواتيمالا أن السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة وتتميتها الشاملة وخطتها لتكافؤ الفرص للفترة 2008-2032 هما الأداتان الرئيسيتان اللتان تستخدمهما للاستجابة للتحديات التي تواجهها نساء المايا والغاريفونا والزينكا والمستيزا. وأسهمت اللجنة الرئاسية لمكافحة التمييز والعنصرية ضد السكان الأصليين في تحديث السياسة الوطنية بشأن الشباب.

2 - التقارير المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة من قبل اللجنة الفرعية المعنية باعتماد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الوطنية

77 - قدمت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان تقريراً عن القمة الوطنية الأولى لـ (أصوات النساء) (Wiyi Yani U Thangani)، التي عقدت في أيار/مايو 2023، والتي شاركت فيها مندوبات من الأمم الأولى من جميع أنحاء أستراليا.

78 - وذكر أمين المظالم المعني بالأطفال في السويد أن هناك فجوة معرفية فيما يتعلق بحالة الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي في البلد. ووفقاً لتقرير صدر عام 2014 عن كراهية الأفارقة، كان الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي معرضين للأذى بشكل خاص في نظام التعليم.

زاي - المهاجرون واللاجئون

79 - شجبت الجمعية العامة، في قرارها 205/77، استمرار آفات العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتجدد ظهورها في كثير من مناطق العالم، وهي آفات تستهدف المهاجرين واللاجئين، وأكدت من جديد ضرورة القضاء على التمييز العنصري ضد المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون. وكما أكد إعلان وبرنامج عمل ديربان، ينبغي للدول أن تعترف بالمساهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الإيجابية التي يقدمها المهاجرون إلى كل من بلدان المنشأ والمقصد، وأن تستعرض وتنقح، عند اللزوم، قوانينها وسياساتها وممارساتها المتعلقة بالهجرة بحيث تكون خالية من التمييز العنصري ومتوافقة مع التزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتُشجع الدول أيضاً على الاعتراف بحواجز العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتي قد يواجهها اللاجئون عند

(4) إعلان ديربان، الفقرة 17.

سعيهم إلى المشاركة في الحياة الاجتماعية للبلدان المضيفة لهم، ووضع استراتيجيات تتصدى لهذا التمييز، وتيسر التمتع الكامل بحقوق الإنسان من جانب اللاجئين وفقاً لتعهداتها والتزاماتها الدولية.

1 - التقارير المقدمة من الدول

80 - أفادت أذربيجان بأن الأجانب وعديمي الجنسية يتمتعون، بموجب دستورها وقانون الهجرة، بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون ما لم ينص القانون أو الاتفاقات الدولية التي تكون أذربيجان طرفاً فيها على خلاف ذلك.

81 - وأفادت البرازيل بأن وزارة العدل والأمن العام شكلت في 23 كانون الثاني/يناير 2023 فريقاً عاملاً كلف بمهمة وضع سياسة وطنية بشأن الهجرة واللاجئين وانعدام الجنسية.

82 - وأفادت غواتيمالا بأن وزارة الصحة تنفذ معايير شاملة للرعاية الصحية، وهذه المعايير تضع مبادئ توجيهية عامة لرعاية المهاجرين وأسرهم وملتمسي اللجوء واللاجئين.

83 - وأشارت كينيا إلى أن قانون اللاجئين لعام 2021، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير 2022، ينص على حقوق اللاجئين والمعاملة العادلة للأجانب، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون. ويجري وضع لوائح لتنفيذ هذا القانون.

84 - وأفادت المكسيك أنه في الفترة من 2018 إلى 2023، صنفت 14 حالة على أنها أعمال تمييز مزعومة ضد المهاجرين واللاجئين، نسبت 5 حالات منها إلى أفراد و 9 حالات إلى موظفين حكوميين اتحاديين.

85 - وأفادت قطر بأن وزارة الداخلية مسؤولة عن حماية حقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك من خلال تنفيذ القانون رقم 21 لعام 2015 الذي ينظم دخول وخروج المغتربين وإقامتهم.

2 - التقارير المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة من قبل اللجنة الفرعية المعنية باعتماد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الوطنية

86 - أشار معهد أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك إلى أن استراتيجية الهجرة واللجوء للفترة 2021-2025 اعتمدت على النحو الذي اقترحتته وزارة الأمن.

87 - وأكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا أن نيجيريا تقوم باستعراض سياستها المتعلقة بالهجرة لضمان تنفيذ جميع أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

88 - وأفادت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين أن الأمر التنفيذي رقم 163، s. لعام 2022، المعنون "إضفاء الطابع المؤسسي على الوصول إلى خدمات الحماية للاجئين وعديمي الجنسية وطالبي اللجوء"، يضمن حماية حقوق اللاجئين في الأمن والحرية والتنقل.

ثالثاً - آليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان، والإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة

89 - خلال دورته العشرين المعقودة في عام 2022، استعرض الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان التقدم المحرز في تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وناقش أيضاً التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز فعالية الآليات المنشأة لمتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان، لضمان تحسين التأزر والتكامل في عمل تلك الآليات. وشرع في إجراء مناقشات بشأن مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام، بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها 226/76.

90 - وفي أيار/مايو 2023، عقد فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته الثانية والثلاثين بشأن التمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأبرزت المناقشة كيفية تأثير العنصرية النظامية والهياكل الاقتصادية والآليات المالية العالمية على التمكين الاقتصادي والمالي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا السياق، تناول الفريق العامل مسألة دفع تعويضات للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وشملت التوصيات توفير الموارد المناسبة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان؛ واعتماد عقد ثان للمنحدرين من أصل أفريقي؛ ووضع الصيغة النهائية لمشروع إعلان يصدر عن الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام.

91 - وقام الفريق العامل بزيارتين قطريتين إلى أستراليا في كانون الأول/ديسمبر 2022⁽⁵⁾ وإلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في كانون الثاني/يناير 2023⁽⁶⁾. كما أجرى الفريق العامل زيارتين تقنيتين إلى أوروغواي والمكسيك في آذار/مارس 2023، من أجل المساهمة، على التوالي، في برامج التنمية للمنحدرين من أصل أفريقي وتقديم المساعدة التقنية بشأن استخدام نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من حيث صلتها بالأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي.

92 - وفي سياق الذكرى السنوية العاشرة لخريطة طريق أديس أبابا للتعاون بين آليات الإجراءات الخاصة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومجلس حقوق الإنسان، شارك الفريق العامل في الدورة العادية الثالثة والسبعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، داعياً إلى زيادة التركيز على حالة حقوق الإنسان للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي من الشتات، بما في ذلك من خلال مشروع قرار بشأن المنحدرين من أصل أفريقي والأفارقة في الشتات، وأيدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مشروع القرار⁽⁷⁾.

93 - وخلال دورتها الثالثة عشرة، المعقودة من 22 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023، ناقشت اللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية

(5) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "أستراليا: المنحدرين من أصل أفريقي يعيشون تحت حصار العنصرية، يقول خبراء من الأمم المتحدة"، 21 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(6) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "المملكة المتحدة: التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي هو تمييز هيكلية ومؤسسية ونظمي، يقول خبراء من الأمم المتحدة"، 27 كانون الثاني/يناير 2023.

(7) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار ACHPR/Res.543 (د-73) 2022.

للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المسائل المتعلقة بالتعريف القانونية بهدف تجريم الأفعال ذات الطابع العنصري وكراهية الأجانب فضلا عن هيكل ونطاق بروتوكول إضافي للاتفاقية.

94 - وعقد فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان دورته الثامنة في آب/أغسطس 2022.

95 - وفي تقريرها إلى الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (A/77/549)، سلطت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الضوء على جذور التدهور البيئي وعواقبه التمييزية العنصرية وغير العادلة، بما في ذلك تغير المناخ. وأكدت في التقرير أن إعلان وبرنامج عمل ديربان، اللذين لا يزالان أشمل خطة للمجتمع الدولي للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، يقدمان توصيات بشأن التصدي للعنصرية البيئية. وأوضحت لماذا لا يمكن القيام على نحو مُجدٍ بالتخفيف من حدة الأزمة الإيكولوجية العالمية أو حلها دون اتخاذ إجراءات محددة للتصدي للعنصرية النظامية، ولا سيما الموروثات العنصرية التاريخية والمعاصرة للاستعمار والرق. وقدمت المقررة الخاصة أيضا تقريرا لخصت فيه المعلومات الواردة من الدول الأعضاء فضلا عن الاتجاهات الرئيسية في تمجيد النازية وما يتصل بها من عنصرية وكره للأجانب والتعصب التي لاحظتها وأبلغت عنها خلال السنوات الخمس من ولايتها. وقدمت المقررة الخاصة لمحة عامة أيضا عن المبدئين والالتزامين الناظمين المتمثلين في المساواة العرقية وعدم التمييز، مسطرة الضوء على انطباقهما في مجال محاربة العنصرية وكراهية الأجانب (انظر A/77/512).

96 - وحددت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب⁽⁸⁾ المعنية حديثا رؤيتها الاستراتيجية وأولوياتها الأولى في تقرير قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو 2023 (A/HRC/53/60). وشددت على مركزية وأهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان بالنسبة لجهود الأمم المتحدة المناهضة للعنصرية وفي تنفيذ ولايتها، وأهابت بالدول أن تجدد التزامها بالرؤية وخطة العمل الشاملتين اللتين وضعتا في ديربان في عام 2001. وقدمت المقررة الخاصة أيضا تقريرا عن الإجراءات المتخذة لمكافحة تمجيد النازية والنازية الجديدة، عملا بقرار الجمعية العامة 204/77 (A/HRC/53/62).

97 - وفي سياق استعراض التقارير الدورية للدول الأطراف، واصلت لجنة القضاء على التمييز العنصري معالجة المسائل المتعلقة بالعنصرية النظامية والتمييز الهيكلي، وخطاب الكراهية والجريمة، والاستخدام المفرط للقوة ضد الأقليات الإثنية والعرقية، والتمييز ضد المهاجرين واللاجئين، وجمع البيانات، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتوعية. ونظرت اللجنة أيضا في الرسائل الواردة من أفراد أو مجموعات من الأفراد ادعوا أنهم ضحايا انتهاك حقوقهم بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

98 - وقدمت الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالتهوؤ بالمساواة العرقية في سياق إنفاذ القانون توصيات للتصدي للعنصرية النظامية في أجهزة إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية، ولضمان احتكام الضحايا إلى القضاء والمساءلة والانتصاف، بما في ذلك عقب الزيارات القطرية إلى السويد⁽⁹⁾ والولايات

(8) عين مجلس حقوق الإنسان المقررة الخاصة، أشويني ك. ب.، في دورته الحادية والخمسين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

(9) انظر A/HRC/54/CRP.1؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "يجب على السويد أن تكثف جهودها لمكافحة العنصرية النظامية، تقول آلية الأمم المتحدة للتهوؤ بالعدالة العرقية بعد زيارة استغرقت 5 أيام"، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

المتحدة الأمريكية⁽¹⁰⁾، ومن خلال الرسائل المتعلقة بحوادث محددة⁽¹¹⁾. وركزت في أول تقرير قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2022 (A/HRC/51/55) على جمع ونشر وتحليل البيانات المصنفة حسب العرق أو الأصل الإثني فيما يتعلق بتفاعلات الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي مع سلطات إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية.

99 - وتشاورت آلية الخبراء أيضا مع الدول والأفراد والمجتمعات المتأثرين مباشرة وأصحاب المصلحة الآخرين في مختلف المناطق، بما في ذلك فيما يتعلق بتقريرها عن إعادة تصور العمل الشرطي الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2023 (A/HRC/54/69)، والذي سيتحرى سبل سد أوجه القصور في الثقة وتعزيز الرقابة المؤسسية، واعتماد أساليب بديلة ومكملة للأعمال الشرطية واستخدام القوة، وتسايط الضوء على الممارسات الجيدة المعمول بها وتقديم توصيات إلى الدول.

رابعاً - العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

100 - في عام 2022، وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي والنهوض بتنفيذه، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اجتماعاً إقليمياً للشرق الأوسط، ساهم في تعزيز المعرفة بالموروثات السابقة لاستبعاد الأفارقة وتجارة الرقيق في الشرق الأوسط وبمساهمات المنحدرين من أصل أفريقي في تنمية المنطقة. وسلطت المناقشات الضوء على التحديات التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في مجال حقوق الإنسان وحددت تدابير واعدة نفذت بغية التصدي لها⁽¹²⁾.

101 - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعزيز قدرات أصحاب الحقوق وتمكين الشباب المنحدرين من أصل أفريقي من خلال برنامج الزمالات الدراسية للمنحدرين من أصل أفريقي. علاوة على ذلك، قدمت منحتان لدعم المشاريع الرامية إلى النهوض بحقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور وهايتي.

102 - وعقد المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دوراته الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2022 وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه 2023. وركزت المناقشات على العنصرية النظامية، والعدالة المناخية، والعدالة التعويضية، ومشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام، والمساواة لجميع المنحدرين من أصل أفريقي، والوحدة الأفريقية، والهجرة عبر الوطنية، وجمع البيانات، فضلاً عن صحة المنحدرين من أصل أفريقي ورفاههم والأذى الذي تعرضوا له من جيل إلى آخر. وأوصى المنتدى بإعلان عقد دولي ثانٍ للمنحدرين من أصل أفريقي، ودعا الدول الأعضاء

(10) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "الولايات المتحدة الأمريكية: هناك حاجة إلى تولي قيادة الحكومة بأكملها معالجة إرث الرق وإعادة تعريف العمل الشرطي، يقول خبراء في الأمم المتحدة"، 5 أيار/مايو 2023.

(11) انظر www.ohchr.org/en/hrc-subsidaries/expert-mechanism-racial-justice-law-enforcement/communications.

(12) انظر <https://www.ohchr.org/ar/events/meetings/2022/regional-meeting-middle-east-international-decade-people-african-descent>.

إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق العدالة التعويضية، وأوصى بجمع بيانات مصنفة لتقييم طبيعة ونطاق العنصرية النظامية وضمان قدر أكبر من المساواة⁽¹³⁾.

خامسا - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى

103 - في آذار/مارس 2023، نظمت مفوضية حقوق الإنسان حلقة نقاش بعنوان "الحاجة الملحة إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري: 75 عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، عقدت خلال الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، احتفالاً بذكرى اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. ونوقشت الحالة الراهنة لمكافحة العنصرية وجرى التأكيد على أهمية التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق المساواة العرقية. وأوصت اللجنة بتنفيذ إجراءات ملموسة ومنسقة، وتفكيك العنصرية النظامية، بما في ذلك في سياق حوكمة الهجرة، وتعزيز استراتيجيات حماية الضحايا وضمان المساواة⁽¹⁴⁾.

104 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 21/47، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً عن العدالة العرقية والمساواة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي (A/HRC/51/53). وعرضت المفوضية السامية في ذلك التقرير التطورات والمبادرات التي اتخذتها الدول وجهات أخرى للتصدي لمظاهر العنصرية النظامية ضد الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك في مجال إنفاذ القانون، ولتعزيز المساواة وإنصاف الضحايا، بما في ذلك عن موروثة الاسترقاق، والمتاجرة بالأفريقيين المستعبدين عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار. وكررت المفوضية السامية دعوة الدول إلى تكثيف تنفيذ الإجراءات العشرين المنصوص عليها في جدول الأعمال من أجل إحداث تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة⁽¹⁵⁾، مشيرة إلى أن هناك حاجة إلى إرادة سياسية أكبر لتسريع العمل الذي يحقق نتائج فورية ومهمة للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي.

105 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت مفوضية حقوق الإنسان مشاورات شخصية مع المدافعين عن حقوق الإنسان المنحدرين من أصل أفريقي من أمريكا الجنوبية ومع الناشطين والممارسين والأكاديميين المنحدرين من أصل أفريقي من أوروبا. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2023، عقدت مفوضية حقوق الإنسان مشاورات افتراضية مع نشطاء المجتمع المدني المنحدرين من أصل أفريقي من أوروبا ومن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

106 - وعملاً بقراره 7/48، عقد مجلس حقوق الإنسان، في 28 أيلول/سبتمبر 2022، حلقة نقاش بشأن التأثير السلبي لموارث الاستعمار على التمتع بحقوق الإنسان. وسلط المشاركون والمتحدثون الضوء على

(13) انظر www.ohchr.org/ar/events/forums/2022/1st-session-permanent-forum-people-african-descent و www.ohchr.org/en/events/sessions/2023/second-session-permanent-forum-people-african-descent.

(14) مكتب الأمم المتحدة في جنيف، "بعد الظهر - فولكر تورك إلى مجلس حقوق الإنسان: لا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه خال من العنصرية ويجب القيام بالمزيد لمكافحة العنصرية والتمييز النظاميين اللذين يتغلغلان في الهياكل والمؤسسات والتكنولوجيات الاجتماعية"، ملخصات الاجتماعات، 29 آذار/مارس 2023.

(15) انظر A/HRC/47/53، المرفق؛ A/HRC/47/CRP.1؛ و www.ohchr.org/en/racism/agenda-towards-transformative-change-racial-justice-and-equality.

التأثير السلبي لمواثيق الاستعمار على حقوق الإنسان، وحددوا التحديات التي تعترض معالجة هذه المسألة وأوصوا بسبل لإحراز تقدم في حلها (انظر A/HRC/54/4).

107 - وفي آذار/مارس 2023، وكجزء من مبادرة حقوق الإنسان 75، احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصدرت المفوضية السامية رسالة مفتوحة دعت فيها الدول إلى اتخاذ خطوات جريئة للتصدي للأشكال الناشئة من التمييز العنصري وإصلاح انتهاكات حقوق الإنسان التي طال أمدها، بما في ذلك تلك المتجذرة في مواثيق الاسترقاق والاستعمار. وينبغي أن تستند هذه الخطوات إلى الالتزامات القائمة للدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تسترشد بإعلان وبرنامج عمل ديربان، وجدول الأعمال الرامي إلى إحداث تغيير تحويلي تحقيقاً للعدالة والمساواة العرقيتين، وتوصيات آليات حقوق الإنسان. ودعا المفوض السامي الدول إلى تقديم معلومات عن الإجراءات التي ستتخذها في الحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023⁽¹⁶⁾.

108 - وواصلت المفوضية تعزيز عملها بشأن معاداة السامية، بما في ذلك عن طريق الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود⁽¹⁷⁾ والمشاركة في المناسبات المتعلقة بمكافحة معاداة السامية في الألعاب الرياضية ومن خلالها، التي ينظمها المؤتمر اليهودي العالمي على هامش الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، وفي حلقة نقاش بشأن سبل وضع وتنفيذ استراتيجية لمكافحة معاداة السامية، نظمها الحكومة التشيكية بالشراكة مع المؤتمر اليهودي العالمي.

109 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، أطلقت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات *المذكرة التوجيهية بشأن التقاطع والتمييز العنصري وحماية الأقليات*، التي تسعى إلى تشجيع منظور تقاطعي في سياق وضع السياسات والبرمجة وتنفيذ المشاريع كوسيلة لتعزيز جهود منظومة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري وحماية الأقليات.

110 - وأفادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأنها وضعت مجموعة أدوات لمكافحة العنصرية توفر إرشادات قائمة على الأدلة بشأن خلق المعارف والقدرات والإجراءات اللازمة لتصميم وتنفيذ سياسات مناهضة للعنصرية تعترف بالأشكال الهيكلية للعنصرية وتعالجها، وتستهدف واضعي السياسات على جميع المستويات، والمنظمات غير الحكومية، ورابطات النساء والشباب، والشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية. وأشارت اليونسكو أيضاً إلى أنها تقوم، بالشراكة مع مؤسسة غيران - هيرميس للسلام، بوضع مبادرة بشأن التعافي الجماعي تتناول تاريخ الرق وموروثاته. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اليونسكو بإنشاء شبكة من أماكن التاريخ والذاكرة المرتبطة بالاسترقاق وتجارة الرقيق، وستكون محور الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لمشروع اليونسكو دروب

(16) فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، رسالة مفتوحة بشأن العدالة العرقية موجهة إلى جميع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والمراقبين الدائمين للدول غير الأعضاء لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، 3 آذار/مارس 2023. متاحة في www.ohchr.org/sites/default/files/documents/press/01-03-2023-Racial-Justice-Open-Letter_EN.pdf

(17) فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بيان أدلى به خلال اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود "الوطن والانتماء"، 26 كانون الثاني/يناير 2023.

المُستعبدِين في عام 2024⁽¹⁸⁾. وتعاونت اليونسكو أيضا مع التحالف العالمي لمناهضة العنصرية النظامية ومن أجل التعويضات⁽¹⁹⁾.

111 - وأشارت اليونسكو إلى أن المنتدى العالمي السنوي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز عقد يومي 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في مكسيكو سيتي. وركز المنتدى العالمي على التأثير السلبي للعنصرية والتمييز المتفاقمين على الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون، أثناء وبعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)⁽²⁰⁾. وسلطت اليونسكو الضوء أيضا على سلسلة فصولها الدراسية الرئيسية المناهضة للعنصرية والتمييز ومنشورها المعنون "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، الذي قدم إرشادات بشأن مكافحة القوالب النمطية والتمييز من خلال نظم الذكاء الاصطناعي. وشددت اليونسكو على أنها تعمل على زيادة الاستجابات التعليمية لمعاداة السامية من خلال التدريب المستهدف للمعلمين ومديري المدارس والشباب، وأبلغت عن البحوث التي ستجريها بالاشتراك مع معهد أكسفورد للإنترنت، بشأن الاتجاهات العالمية في خطاب الكراهية على الإنترنت، والتي من شأنها أن تدعم تطوير أداة جديدة لرصد خطاب الكراهية على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، من المزمع وضع دليل سياساتي بشأن التصدي لخطاب الكراهية من خلال التعليم وخطة دعوة هادفة لزيادة شفافية شركات الإنترنت ومكافحة خطاب الكراهية. وقد وضعت اليونسكو، بالشراكة مع معهد الاقتصاد والسلام، إطار تمكين الحوار بين الثقافات، وهو أداة موجهة نحو الأدلة لمكافحة التحيز والقوالب النمطية وخطاب الكراهية⁽²¹⁾.

112 - وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه يواصل توليد المعارف العامة بشأن العلاقات التي تربط بين العنصرية والتمييز العنصري والتنمية. وتضمنت الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 مؤشرا محددا بشأن العنصرية.

سادسا - تنفيذ استراتيجية الاتصالات المتعلقة بإعلان وبرنامج عمل ديربان

113 - طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 32/51، إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعزز حملاتها التوعوية من أجل زيادة التعريف برسالة إعلان وبرنامج عمل ديربان وآليات متابعتها وعمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة العنصرية.

114 - وقامت إدارة التواصل العالمي بتحديث معلومات في موقع الأمم المتحدة المعنون "مكافحة العنصرية" على شبكة الإنترنت، ويرتبط الموقع بإعلان وبرنامج عمل ديربان وبمعلومات عن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويمكن الوصول إليه بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة⁽²²⁾. وشرعت الإدارة أيضا في سلسلة مناقشات على الإنترنت بعنوان "ما وراء الظلال القائمة: التعامل مع التاريخ الصعب" تهدف إلى جملة أمور منها تطوير فهم أعمق للموروثات التاريخية للرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعواقبها حتى يومنا هذا. ونشرت حسابات الأمم المتحدة على مواقع التواصل

(18) انظر www.unesco.org/en/routes-enslaved-peoples.

(19) انظر www.unesco.org/en/forum-against-racism-discrimination/side-events.

(20) المرجع نفسه.

(21) انظر www.unesco.org/en/enabling-interculturaldialogue.

(22) <https://www.un.org/en/fight-racism>.

الاجتماعي أكثر من 650 منشورا تروج لحملة #FightRacism (حاربوا العنصرية) عبر المنصات الرقمية بتسع لغات، وصلت إلى أكثر من 15 مليون شخص. وواصلت الإدارة توسيع الأصول المتعددة اللغات لحملة #NoToHate الرقمية (ارفضوا الكراهية) بشأن مكافحة خطاب الكراهية، ودعمت الفعاليات المخصصة للتصدي للعنصرية.

115 - وفي تموز/يوليه 2023، وعملا بالقرار 32/51، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/53/61) عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتصال الشاملة التي مدتها سنتان بشأن المساواة العرقية. وتشمل استراتيجية الاتصال تنفيذ برنامج تواصل للتوعية بالمساواة العرقية وحشد الدعم العام العالمي لها، وتغطي مضمون الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان، والمساهمات في النضال ضد العنصرية والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما تمخض عنها من تعصب. وقدمت مفوضية حقوق الإنسان في التقرير لمحة عامة عن حملتها "تعلم وارفص صوتك" واعمل! ومشاريعها وأنشطتها التي اضطلعت بها خلال هذه الفترة. وخلصت المفوضية إلى أن هناك حاجة إلى دعم مستمر ومتزايد لمواصلة وتعزيز جهودها في مجال الاتصال بعد حملة فترة السنتين. وأوصت أيضاً بمواصلة تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة المعنيين لزيادة التوعية في السياقات الوطنية والمحلية.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

116 - تبين المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة أن بعض التقدم قد أحرز في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. واعتمدت عدة دول أو عدلت أحكاماً دستورية وتشريعات وطنية، وجرمت التمييز العنصري، وأنشأت هيئات وطنية معنية بالمساواة، وشرعت في وضع سياسات وطنية وإقليمية، بما في ذلك خطط عمل وطنية، وشرعت في جمع بيانات، وغير ذلك من تدابير.

117 - وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال العنصرية قائمة، ولا يزال تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان متخلفاً. ولا بد من بذل المزيد من الجهود. ولا يزال إعلان وبرنامج عمل ديربان وثيقة هامة وشاملة تتضمن إجراءات ملموسة لمنع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ومكافحتها والقضاء عليها.

118 - وتُشجع الدول على التحلي بإرادة سياسية أقوى ومضاعفة جهودها لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان. والدول والجهات المعنية صاحبة المصلحة مدعوة إلى المشاركة في مداولات الآليات المنشأة لمتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وإلى تنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

119 - وتُحث الدول على وضع أطر قانونية أقوى لمكافحة العنصرية والتصدي للتحديات القائمة، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتُحث الدول أيضاً على وضع خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وتنفيذها بفعالية وتعمق في الأسباب الجذرية للعنصرية ودوافعها وتحدد الهياكل والقوانين والسياسات القائمة التي تديم العنصرية والتمييز العنصري.

120 - وتُحث الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أو تنضم إليها على القيام بذلك. وتُحث الدول الأطراف في الاتفاقية على التنفيذ الفعال للتوصيات المقدمة من لجنة القضاء على التمييز العنصري من أجل التصدي لولايات العنصرية والتمييز العنصري والقضاء عليها.

121 - وتشجع الدول على إصدار إعلانات وفقا للمادة 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تعترف فيها باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري في تلقي بلاغات من أفراد أو مجموعات من الأفراد الخاضعين لولايتها وفي النظر في تلك البلاغات بموجب إجراءاتها المتعلقة بالبلاغات الفردية.

122 - وطبقا للفقرة 75 من إعلان وبرنامج عمل ديربان، ينبغي للدول الأطراف أن تنظر في سحب تحفظاتها ذات الصلة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إن لم تكن قد سحبتها بعد.

123 - وينبغي للدول أن تتعاون تعاوناً تاماً مع آليات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالتهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون، وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك بتوجيه دعوة لهم لإجراء زيارات قطرية وتنفيذ التوصيات المواضيعية والقطرية الصادرة عنهم.

124 - وتشجع الدول على التعاون التام مع المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي ودعمه.

125 - وتشجع الدول، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين، على المشاركة بنشاط في صوغ مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام.

126 - وينبغي للدول أن تعترف بحقيقة العنصرية وتأثيرها، ولا سيما العنصرية المؤسسية، بما في ذلك في سياق إنفاذ القانون. وتُحث الدول على التصدي للاستخدام غير المبرر للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، بما في ذلك ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي.

127 - ومن خلال القيادة السياسية القوية والحوار والاستجابات الشاملة، ينبغي للدول وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعالجوا الأثر الطويل الأمد لموروثات الاسترقاق والاتجار عبر المحيط الأطلسي بالأفارقة المستعبدين والاستعمار وصلاتها بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري. وفي هذا الصدد، تشجع الدول على أن تراعي على النحو الواجب جدول أعمال المفوضة السامية الرامي إلى إحداث تغيير تحويلي تحقيقاً للعدالة والمساواة العرقية، يركز على التجارب الحية للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، وفي خطط عمل وتدابير ملموسة توضع بناء على حوارات وطنية.

128 - وتشجع الدول بقوة على جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب العرق أو الأصل الإثني، مع توفير ضمانات دقيقة طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، للاسترشاد بها في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وإجراءات سليمة تتصدى بفعالية للعنصرية والتمييز العنصري.

- 129 - وتشجع الدول على إدراج تحليل العرق ونوع الجنس في تنفيذ جميع جوانب برنامج عمل ديربان وخطط العمل الوطنية. وينبغي للدول أن تزيد من الإجراءات والسياسات العامة لصالح الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي.
- 130 - وينبغي للدول أن تعزز وتحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين حماية كاملة وفعالة، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وينبغي للدول أيضا أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني المتعلق باللاجئين.
- 131 - وينبغي للدول أن تواصل تعزيز التدابير الفعالة لمكافحة خطاب الكراهية والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومسترشدة بإعلان وبرنامج عمل ديربان وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.
- 132 - وينبغي للدول أن تكفل التشاور المجدي مع الأفراد والمجتمعات المتضررة ومشاركتهم الآمنة في تصميم وتنفيذ السياسات التي تساهم في وقف الآثار الدائمة للعنصرية والتمييز العنصري ومظاهرها المستمرة وعكس مسارها وإصلاحها.
- 133 - وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي وتحقيق العدالة والتنمية لهم بقوة بعد عام 2024.